

حان وقت التغيير في المملكة العربية السعودية

تقييم عهد الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود
والحاجة للإصلاح في المملكة العربية السعودية

نورة علي

مدافعة مشاركة، كادر الملف السعودي، الأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

إيريك إيكينيري

باحث مشارك، كادر الملف السعودي، الأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين



Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain
1001 Connecticut Avenue NW, Suite 205 Washington, D.C. 20036
202-621-6141 | www.adhrb.org | @ADHRB

توفي العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في وقت مبكر من صباح اليوم الجمعة عن عمر يناهز الـ 90 عاماً، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية. ورث الملك عبدالله رسمياً العرش في أغسطس 2005 بعد وفاة فهد بن عبدالعزيز، لكنه كان قد شغل منصب إداري غير رسمي في الحكومة السعودية منذ عام 1995، وذلك عندما أصيب فهد بجلطة دماغية. وعلى الرغم من اتخاذه صفة المُصلح وصانع السلام، تميّز عهد الملك عبد الله بتدهور الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الإنسان في المملكة.

اكتسبت الحكومة السعودية خلال حكم الملك عبدالله سمعة سيئة باعتقالها السجناء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ففي عام 2007، أصدر الملك عبدالله [قانون مكافحة جرائم الإنترنت](#) الذي يمكن القضاء والنيابة العامة السعودية من اتهام ومحاكمة المواطنين لتعبيرهم عن آراء معارضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. في عام 2008، أسس الملك الراحل [محكمة جنائية متخصصة](#)، بولاية تسمح بمقاضاة أي شخص "يزعج النظام العام أو يهز أمن المجتمع أو يخضع وحدته الوطنية للخطر أو يعطل النظام الأساسي للحكم أو يسيء إلى سمعة الدولة".

عملياً وبشكل أساسي تم استخدام المحكمة الجزائية المتخصصة لمقاضاة المعارضة. في أكتوبر 2014، استهدفت المحكمة ثلاثة محامين، هم [عبد الرحمن الصبيحي بندر النويثان](#) و [عبد الرحمن الرميح](#)، بعد انتقادهم للقضاء على تويتر. وقد حُكم على النشطاء بالحبس خمس إلى ثماني سنوات بالإضافة إلى غرامة مليون ريال سعودي (\$266666) سابقة لنفس التهم. في نوفمبر عام 2014، حكمت السلطات على [النشطاء مخلف بن دهام الشمري](#) لمدة سنتين في السجن و 200 جلدة لزيارته عائلة مسلمة شيعية والتغريد عن رغبته في العبادة في مسجد شيعي. وكان قد حكم على الشمري بخمس سنوات سجن ومنع من السفر لمدة 10 سنوات [في بداية عام 2013](#) لدفاعه عن الشيعة السعوديين. كما ألغت محاكم الملك مؤخراً الإفراج المشروط للنشطاء الحقوقي والمحامي وليد أبو الخير، وأيدت [الحكم السابق](#) الصادر ضده بـ 15 عام في السجن والمنع من السفر لمدة 15 عاماً لمطالبة الحكومة بالإصلاح وإطلاق سراح السجناء السياسيين وتوسيع حقوق المرأة.

عرف القانون القمعي الجديد آخر سنة للملك في السلطة. فمع بداية عام 2014، سن الملك عبدالله [قانون العقوبات لجرائم الإرهاب وتمويله لعام 2014](#) الذي يسمح للمملكة مقاضاة [النشطاء السلميين](#) والمعارضة السياسية بتهم الإرهاب. ويمنح القانون أجهزة الأمن [السلطة المطلقة](#) لمدمامة المنازل ومراقبة المكالمات الهاتفية والإنترنت. [المادة الأولى](#) من القانون يقدم تعريفاً للإرهاب وهو "الدعوة للفكر الإحادي بأي شكل من الأشكال، أو التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي التي يستند عليها هذا البلد." وقد [علق](#) نشطاء حقوق الإنسان أن القانون تم تصميمه لترسيخ سيطرة عائلة آل سعود بشكل أكبر وصرف الانتباه عن الإصلاح الديمقراطي الذي اكتسب شعبية منذ اندلاع الربيع العربي في عام 2011.

كان الملك عبدالله لا يرحم أي معارضة في حياته سواء الشخصية أو العامة. فقد وضع بناته الأربعة سحر وجواهر ومها وهالة تحت [الإقامة الجبرية](#) لمدة تقارب الـ 13 عاماً بسبب نشاطهن الحقوقي. وقد أخبرت سحر الصحافة "نحن، والدتنا، كنا دائماً نعبر عن آراءنا حول الفقر وحقوق المرأة وغيرها من المواضيع القريبة على قلوبنا. وكثيراً ما ناقشناها مع أبنينا، ولم يرق له ذلك ولا لابنينا متعب وعبدالعزیز وحاشيته". ومنذ طلاق الملك لوالدته العنود الفايز، تتعرض الأميرات لسوء المعاملة بما في ذلك الحد من طعام والحصول على العلاج بشكل متكرر يهدد حياتهم.

وقد شهدت أيضاً السنوات الأخيرة من عهد الملك عبدالله زيادة غير مسبوقه في استهداف ومضايقة نشطاء حقوق المرأة. ففي عام 2014، فرضت السلطات حظراً على سفر سمر بدوي، وهي مدافعة حقوقية بارزة وزوجة محامي حقوق الإنسان المعتقل وليد أبو الخير. ويعتقد أن حظر السفر كان بسبب أنشطة السيدة بدوي في مجال حقوق الإنسان. فقد قامت بدوي مؤخراً بزيارة واشنطن حيث التقت مع عدد من أعضاء الكونغرس والمسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية. كما تم اعتقال الناشطة في مجال حقوق النساء والكاتبة سعاد الشمري في أكتوبر عام 2014 بتهمة إهانة الإسلام على تويتر. وحتى يومنا هذا، لا تزال رهن الاعتقال ولم يتم تحديد موعداً لجلسة الاستماع في المحكمة.

كما يشمل إرث الملك فرض حظر على قيادة المرأة. في 23 سبتمبر 2007، وهو اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، قدم أكثر من 1100 ناشط وناشطة عريضة للملك عبدالله لرفع الحظر على قيادة المرأة للسيارة. ولكن الملك رفض الموافقة على العريضة وأعلن دعمه علناً اعتقال أي شخص يتحدى الحظر المفروض. في مارس 2014، جذبت الناشطة عزيزة اليوسف 11000 متابع على [تويتر](#) بعد اعتقالها بسبب قيادتها السيارة في الرياض. في أكتوبر، تم احتجازها عشرات النساء لنشرهن مقاطع فيديو لقيادتهن السيارة. وفي 1 ديسمبر 2014، أصبحت لجين الهذلول آخر امرأة سعودية يتم اعتقالها بعد نشرها فيديو لنفسها تقوم فيه بقيادة السيارة عبر الحدود من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المملكة العربية السعودية مع رخصة إماراتية سارية المفعول.

خلال فترة حكمه، أعطى الملك عبدالله وزارة الداخلية السلطة لملاحقة أعضاء المجتمع المدني الناشئ في المملكة العربية السعودية. في مارس 2013، حكم على الناشطين في مجال حقوق الإنسان محمد القحطاني و عبدالله الحامد، المؤسسين للجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية، إلى 10 و 5 سنوات في السجن، على التوالي، و10 أعوام حظر سفر على القحطاني وخمس سنوات لحامد. في يوليو 2013، اعتقل مسؤولين في حكومة الملك الراحل ناشطتان، و جبهة الحويدر وفوزية عيوني، لمجرد محاولتهما احضار الطعام لامرأة كانت قد منعت من قبل زوجها من مغادرة منزلها. وتم الحكم على النساء بـ 10 شهور في السجن والمنع من السفر لمدة عامين لتشجيع المرأة المحتجزة تحدي زوجها. في ديسمبر 2013، أصبح عمر السعيد العضو الرابع من الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية الذي يتم اعتقاله بسبب الدعوة لقيام ملكية دستورية في المملكة، وقد منعه قضاء الملك عبدالله من الاستعانة بمستشار قانوني وحكم عليه بـ 300 جلد وأربع سنوات في السجن وفرض عليه حظر سفر. وفي الأونة الأخيرة، نفذت حكومة الملك الراحل حكم الجلد العلني على المدون رائف بدوي، الذي حكم عليه بـ 1000 جلد وحظر سفر لمدة 10 سنوات ومنع مدى الحياة من الظهور في وسائل الإعلام بسبب إقامته لمنندى نقاشي على الإنترنت للبراليين سعوديين.

تتجاوز انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة الملك عبدالله استهداف المعارضة، فقد عرضت السلطات بشكل منتظم المدانين في قضايا جنائية لعقوبات غير إنسانية وغير اعتيادية. خلال عام 2014 فقط، قامت الحكومة السعودية بقطع رأس 87 شخصاً، وتم تنفيذ العديد من هذه الأحكام في أماكن عامة. كما يقوم الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون وأفراد قوات الأمن بتعذيب المشتبه بهم بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، فشل الملك عبدالله في حماية حقوق ملايين العمال المهاجرين من خلال التمسك بنظام الكفالة.

في ضوء هذه وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، تحث منظمة أمريكيون للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين الملك الجديد، سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، إلى رسم مسار مختلف للمملكة العربية السعودية. كما يجب على الملك سلمان ضمان الإفراج الفوري عن ما يقارب من 30000 سجين رأي في المملكة. كما يتوجب على الملك إصلاح القانون الجنائي لوقف الاعتقال التعسفي و الاحتجاز غير المبرر للأبد ضد المعارضين الممارس بشكل منتظم من قبل المكلفين بإنفاذ القانون السعودي، ويجب تنفيذ منع التعذيب، الذي تم سنه بالفعل في القانون السعودي. أيضاً يجب تعديل قانون العقوبات لجرائم الإرهاب وتمويله، الذي أصدره الملك عبد الله واستخدمه لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، ويجب الإفراج عن الإصلاحيين السلميين الذي حوكمو وفقاً لقانون الإرهاب كوليد أبو الخير و الشيخ نمر النمر وغيرهما وإسقاط التهم الموجهة لهم.

بالإضافة إلى إصلاح نظام العدالة الجنائي السعودي، ينبغي على الملك سلمان أيضاً اتخاذ خطوات لإنهاء التمييز المنهجي الذي يستهدف فئات معينة من الشعب. ويجب التمسك بحقوق جميع الأقليات الدينية بما في ذلك الملحدون ومنح السكان الشيعة السعوديين فرص أكبر للحصول على وظائف في الخدمة المدنية والجامعات والسماح لهم بالتعبير عن معتقداتهم الدينية علناً دون خوف من انتقام الحكومة.

وأخيراً، يجب على الحكومة تلبية مطالب النساء السعوديات وتنفيذ الإصلاحات التي تضمن الحقوق المدنية والسياسية الكاملة لقد حان الوقت لإلغاء نظام الوصاية، والسماح للنساء بالسفر والدراسة والزواج، والحصول على عمل دون أخذ الإذن من ولي الأمر أولاً. وتطبيق تدابير أخرى لضمان حصول النساء على حق المواطنة الكاملة والمتساوية وذلك بإنهاء الحظر المفروض على القيادة فوراً والاستمرار في توسيع دور المرأة في النظام السياسي في البلاد ومتابعة وعد عبدالله بالسماح للنساء بالتصويت والترشح في الانتخابات البلدية القادمة.

لتشجيع الملك سلمان على تحسين سجل حقوق الإنسان في بلاده، ينبغي على الولايات المتحدة:

- إطلاق نداءات مستمره على مستوى عالٍ في العلن والخاص إلى حكومة المملكة العربية السعودية للتمسك بالتزامات حقوق الإنسان واحترام موقعها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وذلك بسن إصلاحات ذات مغزى، بما في ذلك:
 - الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين
 - وضع حد لكل أشكال التعذيب
 - إصلاح القوانين التي تقيد حقوق المرأة
 - سن قوانين تحمي العمال الوافدين من سوء المعاملة والاستغلال
- التأكد من أن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية مطابقة لمحتوى "قانون ليهي" لتجنب التورط في انتهاكات حقوق الإنسان
- الضغط من أجل التنفيذ الكامل لإجراءات حماية حرية الدين والمعتقد
- التنظيم، من خلال اللجنة المعنية في الكونغرس، لجلسة استماع تتناول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من خلال قانون العقوبات لجرائم الإرهاب وتمويله.